النمو السكاني وتحديات التنمية المجتمعية بالمدن الجديدة في الجزائر
Population growth and the challenges of community development in new cities in Algeria

د. السعيد رشيدي جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 – الجزائر

ملخص: تهدف هذه الدراسة للتعرف على أثر النمو السكاني على التحديات المجتمعية التي تواجهها المدن الجديدة في المجتمع الجزائري، والمرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: إسهام النمو السكاني، في توجيه أهداف إنشاء المدن الجديدة نحو حل مشكلة الإسكان وإعادة توزيع السكان، في محاولة لتخفيف حدة الفقر الحضري، وإيجاد فرص عمل جديدة، كما أسهم النمو السكاني في الدفع بمراعاة تكامل الخدمات واستكمالها قبل انتقال السكان إليها، لضمان فعاليتها، إلى جانب ذلك فإن النمو السكاني قد دفع نحو الشراكة المجتمعية، بمراعاة حق سكان هذه المجتمعات في تقرير مصيرهم وصنع قراراتهم بأنفسهم، وفي الأخير أسهم النمو السكاني، نحو الدفع باتجاه الهجرة، من أجل البحث عن مزيد من الفرص في الحياة، بالنظر إلى عامل الجذب الاقتصادي والعائد للفروق في مستويات الأجور.

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني، المدن الجديدة، التحديات، التنمية المجتمعية.

Abstract: This study aims at identifying the impact of population growth on the societal challenges faced by new cities in Algerian society, which is linked to the Millennium Development Goals.

The study found a number of results, the most important of which are: the contribution of population growth to guiding the goals of the creation of new cities to solve the problem of housing and population redistribution in an attempt to alleviate urban poverty and create new jobs. Population growth contributed to the integration of services and their completion before transition to ensure their effectiveness. In addition, population growth has pushed towards community partnership, taking into account the right of self-determination and decision making by the people of these communities, and ultimately contributing to population growth towards migration in search of more opportunities in life, given the factor to attract economic and return to differences in wage levels.

Keywords: population growth, new cities, challenges, community development.

مقدمة:

تعتبر تنمية المجتمعات والنهوض بها من أهم الأهداف التي تسعى إليها جميع دول العالم، حيث أن تنفيذ برامج ومشروعات التنمية من شأنها أن تعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للغالبية العظمى من سكان المجتمع، والارتقاء بمستوى حياتهم الاقتصادية، والاجتماعية، ومع هذا فإنّ التطور العلمي الذي شهده القرن العشرين، قد ساهم في بروز ظواهر سكانية من نوع جديد، كان من أبرزها الزيادة الهائلة في معدلات النمو السكاني، والتي أدت إلى مضاعفة عدد سكان الكرة الأرضية، مما أدى إلى فرض ضغوط كبيرة على الموارد والخدمات.

ورغم كل الجهود التنموية المبذولة في الدول المختلفة لإحداث التنمية، وخاصة منها الدول السائرة في طريق النمو، إلا أنها لم تأتي بثمارها ومازالت مستوياتها متدنية، ولهذا تشكل المسألة السكانية في الوقت الراهن تحديا للدول على اختلاف أنظمتها سواء للمتقدمة أو النامية، فثمة حقائق دامغة، وفي الوقت نفسه مذهلة لا يمكن تجاهلها عن المشكلة السكانية في عالم اليوم.

ومن هذا المنطلق تواجه الأوضاع السكانية في الجزائر نقطة تحول، من شأنها أن تؤدي إلى تحول مسار التنمية بها، حيث تعد الزيادة السكانية من أشد المعوقات التي تواجه عمليه التنمية، نتيجة إرتفاع معدلات النمو السكاني والذي ولد بدوره العديد من المشكلات التي تمثل عبئاً ثقيلاً على التنمية، بحيث التهمت الزيادة السكانية جهود التنمية قبل أن تؤتى أكلها.

ولم تكن المدن الجديدة بصفة خاصة بمعزل عن تلك التغيرات، إذ تواجه المدن الجديدة صعابا ومشاكل عدة وإن كانت تختلف هذه الأخيرة من مدينة إلى أخرى، إلا أن هناك تحديات عامة تظهر مع نمو المدن الجديدة، فهناك تحدي الزيادة السكان وما ينتج عنه من مشكلة الإسكان، والفقر والبطالة، ثم هناك تحدي قصور الخدمات التربوية والتعليمية والترفيهية والصحية وما إلى ذلك، وهناك تحدي ضعف المشاركة المجتمعية، وأخيرا هناك تحدي الهجرة، وهروب الشباب خاصة إلى الضفة الأخرى وعدم رضاهم عن الوضع السائد وما إلى ذلك، وهو ما يؤدي إلى نشوء أزمة حضرية عويصة.

وفي هذا الإطار أرشدت الأهداف الإنمائية للألفية البلدان والشركاء على مدار الخمسة عشر عاما الماضية إلى تحسين الظروف المعيشية للفقراء، فما الذي يمكن قوله بخصوص الجزائر؟ ومن ثم فما هو أثر النمو السكاني على تحديات التنمية المجتمعية بالمدن الجديدة في الجزائر؟.

أهمية الدراسة:

ومن هنا تظهر أهمية الدراسة من خلال كونها تعالج موضوعا يعتبر محل اهتمام الباحثين، فقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من جانب الباحثين بدراسة النمو السكاني وذلك لما له من أهمية بالغة في المجتمع المعاصر ولما تشهده المدن الجديدة من نمو سكاني لافت للنظر.

وتظهر أهمية الدراسة أيضا من أهمية الموضوع في حد ذاته، وهو دراسة اثر النمو السكاني على تحديات التنمية المجتمعية بالمدن الجديدة في الجزائر، ذلك أنه من الأمور ذات الأهمية البالغة دراسة التغير في حجم السكان على المستوى المجتمعي، ذلك لأن التغير في الحجم يثير كثير من النتائج الاجتماعية والاقتصادية وغيرها سواء كانت هذه النتائج في صالح المجتمع أم لا، وذلك من شأنه أن يمكن من وضع السياسات المختلفة لمواجهة كافة العواقب المتعلقة بحساب

الموارد المتاحة في المجتمع، أو ما يتطلبه ذلك من المزيد من الخدمات وفرص العمالة إلى غير ذلك.

أهداف الدراسة:

وانطلاقا مما سبق فإنه لأي بحث علمي جاد أهداف يسعى للوصول إليها من خلال الكشف عن الحقائق التي ترتبط بانشغالات المجتمع، أو أهداف علمية تساهم في وضع تصور حول وقائع الظاهرة أو موضوع البحث، وتتبع مسارها ومحاولة التنبؤ بمستقبلها وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق جملة من الغايات وهي: محاولة الكشف عن أثر النمو السكاني على التحديات المجتمعية التي تواجهها المدن الجديدة في المجتمع الجزائري، والمرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية، وذلك انطلاقا من:

1 ـ الكشف عن العلاقة بين النمو السكاني وإشكالية الحد من الفقر.

2 ـ الكشف عن العلاقة بين النمو السكاني وإشكالية كفاية وكفاءة الخدمات.

3 ـ الكشف عن العلاقة بين النمو السكاني وتحديات الشراكة المجتمعية.

4 ـ الكشف عن العلاقة بين النمو السكاني وإشكالية الهجرة.

أولا: ـ تحديد مفاهيم الدراسة:

1 ـ مفهوم النمو السكاني:

نستطيع تعريف النمو السكاني في المجتمع بأنه اختلاف حجم السكان في مجتمع ما عبر الفترات الزمنية المختلفة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة. ونقصد بالزيادة الطبيعية هنا، ذلك الفائض في عدد المواليد بالنسبة للوفيات بين السكان في فترة زمنية معينة(أحمد خليفي، 1991، ص12).

ويقصد بالنمو السكاني أيضا أي اختلافات يطرأ على حجم السكان في المجتمع عبر الفترات المتباينة سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان، فالنمو على هذا النحو يعبر عن التغير الذي يطرأ على حجم السكان(خليفة، إبراهيم عبد الرحمن على، 2010، ص143).

2 ـ مفهوم المدن الجديدة:

المدينة من الناحية السوسيولوجية الفنية البحتة عبارة عن فكرة مجـردة، ولكن العناصر التي تتكون منها، مثل الإقامة والبناءات الداخلية ووسائل المواصلات...الخ، عبارة عن موجودات مشخصة لها طبـائع مختلفة، ولذلك فإن ما يجعل المدينة شيئا محددا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية، ومع ذلك لا يكون للمدينة وظيفة واحدة، بل أن البحث قد أثبت أن لها عدة وظائف، وليس معنى هذا أن كل وظائف المدينة توجد في كل المدن بلا استثناء(محمد عاطف غيث، 1995، ص124)، فالمدينة إذا هي تجمع مستمر وبكثافة سكانية في مجال محدد(Raymond Boudon et autre, 1999, p244). وهي غير متجانسة(عبد المنعم شوقي، 1981، ص27). وتتحدد في ظل خصائصها الإحصائية، وكذا تنظيمها الإداري الذي يبرز وظائفها الأساسية في ظل أنشطتها الإقليمية من النقل إلى الخدمات إلى التجارة إلى القوات المسلحة أحيانا وكل ذلك في ظل تمثيلها للانتشار الاجتماعي والثقافي المميز لها وفي النهاية الوظيفة السياسية، هذه المدينة التي تعرضت لعدة تغيرات وتحولات أدت إلى تغيير من شكل

ومضمون المدينة، والصفة الغالبة الآن على المدن، أنها تتطور وتتنامي(تشارلز كوريا، 1999، ص6).

والمدن الجديدة هي مجتمع له مقومات المجتمع القديم من حيث بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لبقائه، أنشئ من خلال إرادة سياسية مخططة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في المحل الأول، وذلك للتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم(مريم أحمد مصطفى وعبد الله محمد عبد الرحمان، 2001، ص50)، ويحددها البعض بكونها المجتمع المحلي الذي يتم إنشائه على أسس تخطيطية متكاملة بما في ذلك النواحي الاجتماعية والفيزيقية والاقتصادية والتنظيمية، ثم تهجير أو نقل الجماعات البشرية المختارة أو غير المختارة لتقطنه وتمارس حياتها المعيشية الكاملة داخله بهدف النهوض بمستوى معيشة تلك الجماعات، وغالبا ما يتم ذلك في إطار خطة تنمية قومية أو إقليمية(محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، 2007، ص252) ويذهب قاموس اللغة الفرنسية إلى تعريفها على أساس كونها مدينة أنجزت بالقرب من أخرى، لأجل الحد من النمو، وتسمح في الوقت ذاته بتوجيه التنمية في إطار الوظائف الاقتصادية والإسكانية(Encarta, 2004) وذلك باعتبارها تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة وهي تشكل مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2002، ص5)، كما تعرف باعتبارها تجمعات سكنية وفي علم الاجتماع الحضري والجغرافيا تنشأ التجمعات السكنية حول مركز موجود من قبل من الناحية التاريخية، وتسمح ظروفه بالتوسع والامتداد(نخبة من الأساتذة، 1975، ص119)، وتعرف كذلك المدن الجديدة بأنها كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006، ص18)، وإن كان يظهر من هذه التعاريف الاتجاه إلى تحقيق أهداف معينة من وراء هذا الإنشاء إلا أنهم يختلفون في طريقة الانتقال لأعمار هذه المدينة الجديدة، وهل هو انتقال طوعي من خلال عملية الجذب التي تمارسها هذه المدينة الجديدة كما يرى المشرع الجزائري أم هو إجباري كما يظهر من سياق كتابات الدكتورة مريم أحمد مصطفى، على أننا في دراستنا هذه سنأخذ بالتعريف الذي جاء به المشرع الجزائري.

فالمدينة الجديدة نمط من الأنماط العمرانية الحضرية نشأ مواكبا لنشأة جغرافية العمران كأحد فروع الجغرافية البشرية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وإذا كانت المدرسة الجغرافية الفرنسية هي المهد الذي نشأت فيه جغرافية العمران الحديثة، فان ظهور المدينة الجديدة فكرا وتطبيقا قد ارتبط بالتجربة العمرانية البريطانية (Hall, P, et al, 1973, p99) فمن المعروف أن المدينة الجديدة كنمط عمراني قد انتشرت على المستوى العالمي منذ خمسينيات القرن العشرين، بعد أن مكثت لفترة من الوقت في المشتل البريطاني فيما بين اختمار فكرة مدن الحدائق في ذهن إبنزر هوراد في نهايات القرن التاسع عشر، وتلك الطفرة من المدن الجديدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة(أحمد حسن إبراهيم، 1985، ص11).

ويكشف قدامة بن جعفر عن جانب أخر من المعايير التي تبين السبب في نشأة المدن، والتي تعتبر من سماتها الأساسية فيقول لما كان ما قلنا من أفعال النفس المميزة، وتصاريفها كثيرة مختلفة، وحاجة الإنسان بسببها وبسبب الجسم الذي لم يكن للنفس في هذا العالم بد منه، واسعة منتشرة، وتبعت هذه الأحوال والصناعات والمهن فصارت على حسبها في الكثرة، ولم يكن في وسع إنسان واحد استيعاب جميع الصناعات المتفرقة، وكان لا بد للناس من ضرورة قادتهم الحاجة إلى الترافد، واستعانة بعضهم ببعض ليكمل باجتماع جميعهم، ولم يكن بد ضرورة منه، ... ومن هنا تتنوع الوظائف والمهن التي يقوم بها أشخاص مختلفون فتحدث الكثرة والاجتماع في المدينة، وفيما ذكر قدامة إشارة واضحة إلى أن نشأة المدن مرتبطة بحاجات الإنسان التي تختلف من شخص إلى أخر لاختلاف طبيعة النفوس كما انه يشير إلى تركيب الطبقات الاجتماعية في مجتمع المدينة، وحاجة كل منها إلى الأخرى(محمد عبد الستار عثمان، 1988، ص18).

على أن التعرف على مكونات المدينة، يوضح لنا نقطة التشابه الرئيسية بين كل المدن، والتي من خلالها تأخذ كل الوظائف والأعمال والمشاكل بعين الاعتبار لأنها تحدد لنا المناطق وكيفية معرفتها وبالتالي التعامل معها، وتتكون من العناصر التالية:

-مركز المدينة: منطقة الخدمات الرئيسية الذي يحتوي الأنشطة والمتطلبات المعيشية التي تخدم المدينة.

-المنطقة السكنية: هي الأحياء و المجاورات السكنية بأنواعها المختلفة.

-شبكة المواصلات: وهي الطرق بأنواعها والسكك الحديدية.

-الخدمات العامة: وهي التي لا تتمركز في قلب المدينة كالمستشفيات والمدارس.

-المنطقة الصناعية: وهي التي تحتوي على المصانع والورش الكبيرة.

-المساحات الخضراء والمفتوحة: وتشمل المنتزهات والملاعب(وحيد حلمي حبيب، 1991، ص64).

3 ـ مفهوم التنمية: عرفت التنمية على عدة أوجه تبعا للزاوية المنظور منها:

التنمية تعني النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كان تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية، كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية ...الخ(عبد الهادي الجوهري، 1999، ص69).

ويعرفها عاطف غيث في تقديمه لكتاب علم اجتماع التنمية لمؤلفه نبيل السمالوطي بأنها هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها، إلى حالة مرغوب الوصول إليها، وهذا يعني أن عملية التنمية تستهدف تغيير أساسيا في البناء الاجتماعي، بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلا في الأدوار والمراكز، وتحريك الإمكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها إلى جانب العمل على تغيير الموجهات الفكرية والقيمية وبناء القوة، وتلك التي تعوق التجديدات والاهتمامات الجديدة(نبيل السمالوطي، 1981، ص12).

ويذهب محمد شفيق إلى أنها عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة لأفراده(محمد شفيق، 1999، ص17).

كما عرفها عبد الله محمد قسم السيد بأنها ذلك المشروع الذي يؤدي إلى خلق الإنسان الواعي والمبدع الذي يؤثر بصورة فاعلة وفعالة في تحقيق تقدم مجتمعه اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، بمعنى أخر فالتنمية هي حراك اجتماعي من وضع معين إلى وضع أخر أفضل منه يلقي فيه الفرد كرامته كإنسان وتتوفر فيه كل متطلبات الحياة المادية والمعنوية لتجعل منه إنسانا حرا في تفكيره ومتحررا من كل القيود التي تجعله فردا مكبلا مهمشا لا يعي بما حوله(عبد الله محمد القسم، 1994، ص27).

وعرفها سعد الدين إبراهيم التنمية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع(نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، 1992، ص12).

ثانيا: ـ المقاربات النظرية للنمو السكاني.

إن المقاربات النظرية للنمو السكاني تراوحت بين مؤيد ومعارض، بين من يقول بأنه سبب للرفاهية نتيجة لتقسيم العمل والتخصص، وبين من يراه سبب الشقاء والبؤس والتعاسة.

حيث تناول ابن خلدون على سبيل المثال قضية السكان ومزايا النمو السكاني في مقدمته المشهورة، "كما رأى في كتاباته عن(نظرية التغيّر الدوري في حالة السكان) أنّ المجتمعات تمر في مراحل تطورية تؤثّر في زيادة معدلات المواليد وتخفّض معدلات الولادات، مما يؤثّر على نمو السكان الذي يتركّز أساسا في المدن، واعتبر أنّ سكان المدن ذات الحجم الكبير أكثر رفاهية من مثيلتها ذات الحجم السكاني الأقل، والسبب الجوهري وراء ذلك هو تقسيم العمل، ففي المجتمعات السكانية الكبيرة يتم تقسيم العمل بشكل أكثر تخصصا، حيث لكل مدينة سوق للأنواع المختلفة من العمال وكل سوق يستوعب من الإنفاق الكلي ما يتناسب مع حجمه، مما يساعد على استثمار الموارد بفاعلية أكبر، وهذا التخصص في الوظائف يحقق بدوره دخول أعلى للمشتغلين"(سعيد الغانمي، 2006، 133).

ومن الجهة الأخرى فإنّ مقولة مالتوس الرئيسية "الشقاء والبؤس هما نتيجة تكاثر السكان وتزاحمهم على الموارد الغذائية هي أساس سياسته السكانية، والتي تقول بضرورة الحد من التزايد السكاني والتي عكست (هذه النظرية) ما كان سائدا في أوروبا من تغيرات اقتصادية واجتماعية في القرن الثامن عشر"(محمد أمين بيضون، 1998، 294).

ثالثا: ـ النمو السكاني في المجتمع الجزائري.

1 ـ لمحة تاريخية:

ليس لنا إحصائيات دقيقة فيما يخص النمو السكاني إبان الحكم العثماني، ولكن بعد ذلك وفيما وقعت عليه أيدينا فإن المتتبع للمعطيات الإحصائية عن سكان الجزائر منذ بداية الاحتلال 1830

وحتى أول إحصاء للسكان في عهد الاستقلال 1966 يلاحظ أن نمو السكان قد مر بثلاث مراحل متباينة: (محمد السويدي، 1990، ص70)

أ ـ مرحلة الركود والتراجع السكاني:

وتبدأ من بداية فترة الاحتلال لتنتهي سنة 1886، وهي أخطر مرحلة مر بها نمو سكان الجزائر، إذ ظل فيها عدد السكان يتجه نحو التدني باستمرار، فقد أصابت المجاعة والكوليرا سنة 1867 - 1868 بشدة إقليم سهول الشلف مبيدة حوالي ثلث الأهالي ولحقت أزمات مماثلة منطقة قسنطينة كذلك، ثم الحروب الاستعمارية والثورات الوطنية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1849 وحتى سنة1881.

ب ـ مرحلة النمو السكاني البطيء:

وتمتد من سنة 1886 وحتى سنة 1921، وهي مرحلة مستقرة دامت 35 سنة، حيث كانت الزيادة الطبيعية فيها تتراوح 0,4 و1,7،بحيث خضع السكان في بداية القرن 20 وحتى الحرب العالمية الأولى إلى نظام ديمغرافي عتيق متميز بوفيات عالية جدا لا تسمح إلا بنمو ديمغرافي بطيء يضمنه الإنجاب الطبيعي، فوفيات ذلك العهد لم تتضح بعد، إلا أن التقديرات متلاقية حول نسبة تتراوح بين 30 و35 بالمئة وقد كان متوسط الحياة مقاربا لثلاثين سنة، وشهدت الوفيات تذبذبات هامة بين هذه السنوات ناجمة عن الانتشار الشائع لأوبئة فتاكة منجرة عن تأثيرات الأزمات الغذائية الخطيرة(جان فرانسو تراون وآخرون، 1997، ص235).

ج ـ مرحلة الإنفجار السكاني:

وتبدأ من سنة 1921 لتستمر حتى يومنا هذا، حيث عرف سكان الجزائر عامة نموا ديمغرافيا ملحوظا منذ مطلع القرن 20 وبصورة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(عبد الحميد دليمي، 2004، ص85)، على أنه تواصل النمو الديمغرافي بعد ذلك بوتيرة متسارعة نتيجة لتحسن ظروف الحياة بعد ذلك حيث قدر تعداد السكان في الجزائر لسنة81 بواحد وعشرين مليون ساكن وهذا عند إجراء تعداد 1977، وان التزايد السكاني ملفت للانتباه إذ أن تواصله بمثل النسق قد يرفع عدد السكان في الجزائر إلى أكثر من 57 مليون ساكن سنة 2020(جان فرانسو تراون وآخرون، 1997، ص243).

وتفرض هذه الزيادة الكثيفة التفكير في تلبية الحاجيات المتعلقة بالمجال وبالسكن وبالتجهيزات الجماعية الإجتماعية الإقتصادية والثقافية والدينية والترفيهية والتفكير في كيفية إستعمالها وما هي الفترة التي تنحط فيها، وإذا بقيت وتيرة النمو الديمغرافي على هذا المستوى فمما لا شك فيه أن التجهيزات الجماعية الحالية يزيد عليها الطلب وتصبح غير قادرة على تلبية حاجات الأفراد والجماعات وأن إستغلالها بشكل مكثف على المدى، وبنفس الضغط تبدأ الأرض الصالحة للبناء بالمدن تسير نحو النقصان بينما الإنفجار السكاني يتزايد يوما بعد يوم، الطويل يؤدي بها إلى الإنحطاط والتخريب(عبد الحميد دليمي، 2004، ص65).

2. أسبابه:

يرجع النمو السكاني في الجزائر إلى الزيادة الطبيعية في عدد السكان، أي الفرق بين عدد المواليد والوفيات وكذا عامل الهجرة، والتحضر، كما ترجع الزيادة في عدد المواليد كذلك إلى

العقائد والمعتقدات الخاصة بإنجاب الذكور والإناث وإلى العزوة وضمان الحماية، كما يمكن أن تكون بسبب ضمان عدم زواج الرجل مرة أخرى(حسين عبد الحميد احمد رشوان، 2004، ص84)، وتعتبر المواليد والوفيات من أهم العوامل الموثرة في التغيرات السكانية وعلى أساسها تقاس الحاجات المستقبلية للسكان الخاصة بالسكن والعمل والترفيه والمواصلات(عبد الحميد دليمي، 2004، ص86)، والدول الصناعية اليوم تمارس ما يطلق عليه علماء الديموغرافيا التحول الديموغرافي ويعنون به التحرك من معدلات خصوبة عالية إلى معدلات منخفضة في الوفيات وفي الخصوبة(سناء الخولي، 2003، ص224)، وذلك راجع إلى كون انه وبعد تحسن الرعاية الصحية تقلصت نسبة الوفيات فزادت نسبة النمو السكاني مما حدا بهذه الدول إلى إقرار سياسة الحد من عدد المواليد في محاولة إلى تثبيت نسبة النمو في مستويات منخفضة.

والملاحظ لإحصاءات المواليد والوفيات لسكان المدن يعرف أن عدد المواليد في زيادة دائمة وانتقل من 16.480 سنة 1977 إلى 22.599 سنة 1999 وبالمقابل توضح الأرقام والمعطيات أن معدل الوفيات في إنخفاض مستمر بحيث كان مجمل الوفيات الأطفال سنة 1977 هو 80427 وعاد في سنة 1988 إلى 14043 ولعل هذا يرجع أساسا إلى التحسن المستمر في الظروف المعيشية والاقتصادية وإلى تطور عملية التلقيح والوقاية الصحية والعناية بالطفل والأمومة(عبد الحميد دليمي، 2004، ص87).

أــ عامل الخصوبة:

إن متوسط الخلفة لإمرأة تزوجت في سن 15 وبقيت كذلك إلى سن 50 كان قد بلغ سنة 1977 نسبة 10,65 أطفال ويتأكد التطور الذي قد يبلغ في الجزائر سنة 1980 معدل 7,4 أطفال لكل إمرأة، والجزائر لا تزال تبدي كل العلامات الخاصة بنظام الإنجاب الطبيعي، فمتوسط الخلفة كما مر معنا سابقا لا يزال كبيرا ضف إلى ذلك رفض القادة توخي سياسة إرادية لتحديد الولادات ذلك الموقف الذي عبر عنه الرئيس هواري بومدين سنة 1969(جان فرانسو تراون وآخرون، 1997، ص222)

فالمتغير الأساسي هو مدة الزواج والتي هي بدورها محددة خاصة بالسن عند الزواج، ففي سنة 1970 كانت المرأة التي يتراوح عمرها بين45 و49 سنة والتي تزوجت في سن 17 سنة قد أنجبت بمعدل 9,2 مواليد أحياء في حين لم تنجب إمرأة من نفس الفئة تزوجت في سن 25 سنة سوى 5 أطفال(جان فرانسو تراون وآخرون، 1997، ص222).

ب ـ عامل الهجرة:

حيث باتت حصيلة الهجرة أكثر مما هي حصيلة النمو الطبيعي، وهي أسرع بكثير من ظاهرة توفير التجهيزات الجماعية الضرورية لأهل المدن (عبد الحميد دليمي، 2004، ص97)، فالهجرة من الريف إلى المدينة تعد أحد العوامل الهامة والمؤثرة في توزيع السكان شانها في ذلك شان النمو الديمغرافي وهي ليست ظاهرة جديدة وهي متواصلة كذلك بطريقة سريعة، وترجع بالأساس إلى:

-الأوضاع الاقتصادية الصعبة، فمعظم العمال في الريف موسميين ومن ثم فالرغبة في منصب عمل دائم هي الشغل الشاغل للمهاجرين وخاصة الشباب منهم، بالإضافة إلى الأجر المرتفع في المدينة بسبب تحسن ظروف العمل من جهة والى التشريعات العمالية من جهة أخرى.
-ضعف الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات... الخ، وإنعدامها في بعض الأحيان بالإضافة إلى الغياب المتكرر للقائمين عليها بسبب بعد المسافة وقلة المواصلات.
-تحسين مستوى المعيشة، بسبب تنظيم المدن وتنسيق الخدمات بالإضافة إلى إستئثار المدن بالخدمات وخاصة الجامعات والمدارس.

على أن النازحون إلى المدن أقاموا في عدة مناطق بعضها في وسط المدينة والأخرى كونت حزاما حولها، لقد إختار النازحون الأماكن الصعبة والتي ليست لها أهمية عند السلطات المحلية(عبد الحميد دليمي، 2004، ص98)، ونحن هنا نتكلم عن الهجرة الداخلية باعتبارها لها علاقة بزيادة عدد السكان في المدن على عكس الهجرة الخارجية التي تؤدي إلى خفضها، وعموما فان الهجرة الريفية الحضرية تلعب دور كبير في المجتمعات النامية ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن سكان الريف يزدادون نموا لدرجة أن هؤلاء السكان ستقابلهم منافسة شديدة على العمل إذا ما ظلوا ومكثوا في مجتمعهم الريفي الفقير(سناء الخولي، 2003، ص234).

ج ـ عامل التحضر:

تعبر الهجرات السكانية عن التغيرات التي تلحق بتنظيم المجتمع والمجال وبسيريهما، فالتحضر المتسارع زمانيا ومجاليا وتوسيع مجال تدخل الدولة وخلق أقطاب استثمار جديدة والتحولات الإجتماعية، أي بإختصار التشعب المتزايد لأنماط التنظيم المجالي تخلق كلها ظروف الإفصاح عن أشكال جديدة من تحر كية السكان(جان فرانسو تراون وآخرون، 1997، ص294)، لذا فإن أغلب المهاجرين ذوي أصل ريفي سواء كانوا فلاحين بدون أرض أو مستغلين لا تتوفر لديهم إمكانية الإدخار ولا الوسائل المالية والتقنية السامحة بإحياء أمثل للثروة ينصبون في الوسط الحضري بدون ضمانات النجاح (التأهيل والموارد النقدية ومعرفة طرق سير المدينة والعلاقات المجتمعية) الكفيلة بإدماجهم في القطاعات العصرية، فهم لذلك يلاقون صعوبات خطيرة في الإندماج الإجتماعي والمجالي، وينتج عن ذلك حينئذ مساهمتهم المكثفة في الأشغال الوقتية أو غير المنتظمة وفي الأشغال التي لا تتطلب سوى تأهيل ضعيف ولا توفر إلا أجرا زهيدا(جان فرانسو تراون وآخرون، 1997، ص310).

رابعا: النمو السكاني والتحديات المجتمعية.

1 ـ النمو السكاني وإشكالية الحد من الفقر:

تعد المدن الجديدة مجتمعات، أنشئت "من خلال إرادة سياسية مخططة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في المحل الأول"(مريم أحمد مصطفى وعبد الله محمد عبد الرحمان، 2001، ص50)، وبهدف النهوض بمستوى معيشة تلك الجماعات، وغالبا ما يتم ذلك في إطار خطة تنمية قومية أو إقليمية(محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، 2007، ص252)، وهو ما يسمح بتوجيه التنمية في إطار الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والإسكانية. فالمدن الجديدة هي "نمط من الأنماط

العمرانية الحضرية التي ارتبطت بالتجربة العمرانية البريطانية"(Hall, P, et al, 1973, p99).

ويكشف قدامة بن جعفر عن جانب أخر من المعايير التي تبين السبب في نشأة المدن، والتي تعتبر من سماتها الأساسية فيقول لما كان ما قلنا من أفعال النفس المميزة، وتصاريفها كثيرة مختلفة، وحاجة الإنسان بسببها وبسبب الجسم الذي لم يكن للنفس في هذا العالم بد منه، واسعة منتشرة، وتبعت هذه الأحوال والصناعات والمهن فصارت على حسبها في الكثرة، ولم يكن في وسع إنسان واحد استيعاب جميع الصناعات المتفرقة، وكان لا بد للناس من ضرورة قادتهم الحاجة إلى الترافد، واستعانة بعضهم ببعض ليكمل باجتماع جميعهم، ولم يكن بد ضرورة منه، ... ومن هنا تتنوع الوظائف والمهن التي يقوم بها أشخاص مختلفون فتحدث الكثرة والاجتماع في المدينة، وفيما ذكر قدامة إشارة واضحة إلى أن نشأة المدن مرتبطة بحاجات الإنسان التي تختلف من شخص إلى أخر لاختلاف طبيعة النفوس كما أنه يشير إلى تركيب الطبقات الاجتماعية في مجتمع المدينة، وحاجة كل منها إلى الأخرى(محمد عبد الستار عثمان، 1988، ص18)، وإذا كانت أهداف المدن الجديدة في بريطانيا تتمثل في: حل مشكلة الإسكان وإعادة توزيع السكان، وفي محاولة تخفيف حدة الفقر الحضري بإيجاد فرص عمل جديدة، مما يعنى الإرادة المسبقة فيما يتعلق بنشأة هذه المدن، وهي الأهداف ذاتها من عملية إنشاء المدن الجديدة في كل من مصر وفرنسا على سبيل المثال(Hansen, N, M., 1972, P116)، فإنها في الجزائر تعد كذلك حلا لمشكلة الإسكان، وإعادة توزيع السكان، وهي أيضا محاولة لتخفيف حدة الفقر، إذ "تشكل مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز"(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2002، ص5).

ومع أن العديد من البلدان إنخفض فيها الفقر والمرض وارتفع عدد الأطفال في المدارس، أكثر من أي وقت مضى، ومن بينها الجزائر، ومدينة قسنطينة على وجه الخصوص، إلا أن نسبة كبيرة من الفقراء المتبقيين يعيشون في فقر مدقع بمستوى دخل أقل بكثير من خط الفقر، ولذا يتعين على البرامج الحكومية التركيز بشكل أكثر مباشرة على الأفراد المهمشين الذين يعيشون في فقر مدقع.

2 ـ النمو السكاني وإشكالية كفاية وكفاءة الخدمات:

يعد بناء المجتمعات المحلية المستحدثة، هو أحد الحلول المتبناة، من أجل مراعاة تكامل الخدمات واستكمالها قبل انتقال السكان إليها، وهي أمر ضروري من أجل بناء الإنسان المنتج، فتجربة المدن الجديدة بالجزائر ارتبطت ارتباطا وثيقا "بأهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعكست التغير المستمر في الأولويات المرتبطة بمراحل التنمية، إذ أن إنشاء المدن الجديدة في الجزائر وتهيئتها يندرج ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته تنمية مستدامة وذلك من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة وإعادة توزيع السكان من جهة ثانية مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل منطقة"(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2002، ص5).

ذلك أن الهدف من إنشاء المدن الجديدة هو الوصول إلى مستوى اجتماعي واقتصادي وثقافي يمكن من التغلب على المشاكل التي طرحها الواقع في المدن القديمة، فالمدن الجديدة لا ينبغي أن تكون ذات طابع سكني فحسب، لأن المدن الجديدة تقام أساسا لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، وثانيا ضمان تكامل الخدمات واستكمالها قبل البدء في عملية التهجير والتوطين، مع مراعاة أن يكون الاهتمام المتوازي والمتكامل بكافة أنواع الخدمات لضمان فعاليتها(محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، 2007، ص253-254).

إذ أن هذه المدن تستطيع أن تلعب دورا هاما في تقليل الفوارق الإقليمية داخل الدولة الواحدة والمدينة الواحدة حيث تمثل أقطاب نمو في الأقاليم التي تتواجد بها، إلى جانب كونها تساعد على الحد من مشاكل التحضر والمتمثلة في العديد من الاختناقات في أوجه الحياة مثل اختناقات المرور والمرافق، المواصلات والإسكان(مصطفى عمر حمادة، 1998، ص189).

3 ـ النمو السكاني وتحديات الشراكة المجتمعية:

من أجل دفع عجلة التنمية أثناء التحول السكاني، فإن جزء كبيرا من هذا الجهد يقع على عاتق القيادات ووسائط التغيير، وقدرتهم على عملية التوجيه والتوعية والإقناع الأمر الذي يتطلب الدقة في اختيار القيادات المحلية الواعية المؤثرة والمدربة، وذلك نظرا لما لها من قدر لا يستهان به في عمليات التغيير ودفع المشاركة الايجابية الفعالة في الانجاز، ذلك أن "نجاح المدن الجديدة مرتبط بتحقيق التوازن الاجتماعي بين الجماعات بعضها ببعض وبين التنظيمات المختلفة داخل المجتمع. وبما يبرز أهمية التوازن الاجتماعي كأساس من أسس تكوينه"(محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، 2007، ص254،253)، إذ أن المشاركة الاجتماعية للأفراد والجماعات تقلل من العزلة وتزيد من التفاعلات فيما بينهم وتسهم في تنمية المجتمع من خلال تحديد الأولويات وتنفيذ البرامج.(حسين سليمان وآخرون، 2005، ص430)، ولذلك يجب أن تكون تنمية المجتمعات المحلية المستحدثة عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع على مشاركة المواطنين، ويستثير هذه المشاركة وينظمها لتحقيق وإحداث التغير الاجتماعي المرغوب، والعمل على تحسين مستوى معيشة سكان المجتمع اجتماعيا واقتصاديا، وتتطلب عملية مواجهة مشكلات المجتمع المستحدث وتنميته ضرورة الاعتماد على الجهود الذاتية والإمكانيات والموارد المتاحة، والسعي نحو تنمية هذه الموارد والإمكانيات وحسن استثمارها(محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، 2007، ص258).

وعلى هذا يستلزم تنمية المجتمع المحلي المستحدث مراعاة حق سكان هذه المجتمعات في تقرير مصيرهم وصنع قراراتهم بأنفسهم، ومراعاة تحقيق ما يلي: تنمية الشعور بالولاء والانتماء، بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مشكلات مجتمعهم المستحدث، وهو الأمر الذي لا يزال غائبا في ثقافة مجتمعاتنا العربية، ويحتاج إلى المزيد من الجهود والتوعية للنهوض به.

4 ـ النمو السكاني وإشكالية الهجرة:

تشهد العديد من المجتمعات المعاصرة حركة تحول سكاني، وسواء هاجر الناس بعد ذلك من أجل البحث عن مزيد من الفرص في الحياة أو لمجرد التمتع بحياة أكثر أمانا، فإن الهجرة ـ بالإضافة إلى الخصوبة والوفيات ـ عامل هام في هذا التحول السكاني، فبجانب تدفق رأس المال

والتجارة، تمثل الهجرة أيضا قناة رئيسية يجوز من خلالها تحقيق منافع متبادلة استجابة لإتجاهات التركيبات السكانية المتنوعة عبر البلدان المختلفة.

فمن خلال السياسات المناسبة بإمكان التحول السكاني أن يساهم في حركة إنهاء حالة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك وإنجاز أهداف التنمية المستدامة، وفي الجزائر تعد الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية إحدى العوامل الثانوية المؤشرة في الزيادة السكانية وتوزيعها، ولا ريب أن عامل الجذب الاقتصادي والعائد للفروق في مستويات الأجور قد لعبت الدور الأساسي كأحد المحددات الحاسمة لموجات الهجرة هذه.

وفي هذا الإطار يشير توفيق بيضون إلى أن "التيار المتدفق لليد العاملة أفرز عن خمس فئات للدول العربية هي(توفيق بيضون، 1984، ص126):

-البلدان المصدرة للعمالة الماهرة والمتخصصة بصف رئيسية وعلى نطاق واسع وتضم كل من لبنان، مصر، الأردن، والسودان.

-البلدان المصدرة للعمالة غير الماهرة وتضم اليمن.

-البلدان المصدرة للعمالة الماهرة وغير ماهرة وتضم الجزائر والمغرب خصوصا اتجاه أوروبا.

-البلدان المستوردة للعمالة خاصة الماهرة كالإمارات، قطر، الكويت، السعودية وليبيا.

-البلدان ذات الاكتفاء الذاتي لا تصدر وتستورد العمالة على نطاق واسع كسوريا والعراق وتونس كما أسهم تدفق الريفيين المستمر للمدن إلى عدة سلبيات كعرقلة القطاع الزراعي وعجز المدن على استيعاب الأعداد الهائلة للمهاجرين إليها مما خلق ما يسمى بـ "ترييف المدن"(عبد علي الخفاف، 1998، ص123).

خاتمة:

بالرغم من التقدم المعتبر الملاحظ في مجال التنمية خلال الفترة السابقة في الجزائر، والذي أسهم في تحقيق مكاسب تنموية عديدة، أدت إلى تحسين الظروف المعيشية للفقراء عموما، ومن ضمنهم فقراء أحياء الصفيح والأحياء الهشة المرحلين حديثا، تظل هناك أعمالا هامة يتعين إجراءها، وسط توقعات يغلب عليها عدم اليقين، خاصة في ظل المشكلات التي أفرزتها المدن الجديدة.

وفي مقدمتها عدم تجانس تركيبية السكان المرحلين، وكل هذا في ضوء رغبتهم في المحافظة على القديم، وغياب روح الإبتكار، هذا من جهة، ومن جهة ثانية عزلة الأفراد، والجماعات وعدم مشاركتها، ذلك أن المشاركة الاجتماعية للأفراد والجماعات تقلل من العزلة وتزيد من التفاعلات فيما بينهم وتسهم في تنمية المجتمع.

وثالثا هناك مشكلة ازدحام المدن الجديدة واكتظاظها، إضافة البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، وإكتظاظ المساكن وعدم صلاحيتها وإرتفاع معدل شغلها.

وهناك رابعا إنخفاض مستوى الخدمات وعدم كفايتها بصفة عامة، وخاصة منها الخدمات التعليمية والصحية والمواصلات ومن ثم العجز عن الإيفاء بمستلزمات السكان نتيجة الطلب المتزايد عليها.

وأخيرا يمكن ملاحظة التزاحم السكاني وما يترتب عليه من مشكلات الانحراف والجريمة، بحيث زادة معدلات الجريمة نتيجة لسوء التكيف والإحباط الذي يتعرض له المرحلون أنفسهم.

ولكن ما يطرح التساؤل أكثر هو رغبة الكثير من قاطني أحياء المدن الجديدة، وخاصة من فئة الشباب في الهجرة إلى الضفة الأخرى بحثا عن غدا أفضل.

قائمة المراجع:

1. أحمد حسن إبراهيم(1985)، المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق، جامعة الكويت، الكويت.
2. أحمد خليفي(1991)، السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في العالم الثالث، دراسة نموذج الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية.
3. تشارلز كوريا(1999)، الشكل الجديد لمدن العالم الثالث، محمد بن حسين إبراهيم، جامعة الملك سعود، الرياض.
4. تقرير الرصد العالمي(2016/2015)، الأهداف الإنمائية في عصر التحول السكاني، نظرة عامة، إصدار مشترك من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
5. توفيق بيضون(1984)، اقتصاديات البلدان العربية، بحث لأهم الخصائص البنيوية الاجتماعية والاقتصادية، ج1، بيروت.
6. جان فرانسو تراون وآخرون(1997)، المغرب العربي الإنسان والمجال، تعريب علي التومي وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة:4، ع15، القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، القانون التوجيهي للمدينة.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين خاصة بالتعمير، ع34، المؤرخ في 14ماي 2002.
9. حسين حسن سليمان وآخرون(2005)، الممارسة العامة في الخدمة الإجتماعية، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
10. حسين عبد الحميد أحمد رشوان(2004)، مشكلات المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
11. خليفة إبراهيم عبد الرحمن علي(2010)، المدخل إلى علم الاجتماع والمجتمع المدني، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.
12. سعيد الغانمي(2006)، ابن خلدون، العصبية والحكمة، قراءة في فلسفة التاريخ عند ابن خلدون، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن.
13. سناء الخولي(2003)، التغيير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
14. عبد الحميد دليمي(2004)، الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة.
15. عبد الله محمد القسم(1994)، التنمية في الوطن العربي، ط1، دار الكتاب الحديث، سرت، ليبيا.
16. عبد المنعم شوقي(1981)، مجتمع المدينة (الاجتماع الحضري)، ط7، دار النهضة العربية، بيروت.
17. عبد الهادي الجوهري(1999)، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
18. عبد علي الخفاف(1998)، واقع السكان في الوطن العربي، دار الشروق، الأردن.
19. محمد السويدي(1990)، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

20. محمد أمين بيضون(1998)، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان.
21. محمد شفيق(1999)، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
22. محمد عاطف غيث(1995)، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
23. محمد عبد الستار عثمان(1988)، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت.
24. محمد عبد الفتاح محمد عبد الله(2007)، ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية (في المجتمعات المحلية التقليدية والمستحدثة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
25. مريم أحمد مصطفى وعبد الله محمد عبد الرحمان(2001)، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
26. مصطفى عمر حمادة(1998)، السكان وتنمية المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
27. نبيل السمالوطي(1981)، علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعات العالم الثالث، دار النهضة العربية، الإسكندرية.
28. نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون(1992)، التنمية كيف؟ ولماذا؟ دار الفكر الجامعية، الإسكندرية.
29. نخبة من الأساتذة(1975)، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
30. وحيد حلمي حبيب(1991)، تخطيط المدن الجديدة، دار ومكتبة المهندسين، القاهرة.
31. Dictionnaire de la langue française(2004), Collection Microsoft encarta.
32. Hall, P, et al. (1973), the Containment of urban England, vol. one, George Allen & Unwin, London.
33. Hansen, N., M.,(1972), Growth Centers Policy in The United States, in: Hansen N., M., ed. Growth Centers in Regional Economic Development, The Free Press, New
34. York.Raymond Boudon et autre,(1999) , Dictionnaire de Sociologie, Larousse, paris.